تقديم

تمر مصر بمرحلة إنتقالية ممتدة منذ يناير ٢٠١١، وقد أصبح الإقتصاد المصرى مستعداً للإنطلاق عند الإنتهاء من إرساء المؤسسات السياسية على أسس ديمقراطية، وبالتزامن مع تطبيق السياسات الإقتصادية السليمة. وتعتبر إدارة الإقتصاد في هذه المرحلة الإنتقالية ليست سهلة ولكنها في نفس الوقت تعد فى غاية الأهمية للمضى قدماً على الجانب السياسى.

وفى إطار التحديات الراهنة التى تواجه الاقتصاد من خلل فى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتباطؤ في النمو الاقتصادى، وإرتفاع معدلات الفقر، فقد قررت الحكومة الإنتقالية الجديدة والتى تمارس عملها منذ منتصف يوليو ٢٠١٣ تبنّى استراتيجية جديدة، تعتمد فى جوهرها على سياسات مالية ونقدية توسعية بدلا من السياسات الإنكماشية، وذلك بالتوازى مع ضخ موارد إضافية في الإقتصاد من الخارج، وتحفيز الاقتصاد من خلال زيادة الاستثمار الحكومى في البنية التحتية، وترشيد النفقات عن طريق إزالة أهم التشوهات (على سبيل المثال دعم الطاقة)، وإعادة توزيع المصروفات لصالح البعد الإجتماعى (على سبيل المثال الصحة). وسوف تشمل سياسات الضبط المالى بالإضافة إلى ماسبق التحول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتحسين إدارة الدين العام، جنباً إلى جنب مع تحسين الحصيلة الضريبية.

ومن هذا المنطلق ولضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، تلتزم وزارة المالية بالاستمرار في دورها القيادى لتوفير مجموعة متكاملة من البيانات عن الاقتصاد المصري. ويعد هذا التقرير تأكيداً واضحاً لهذا الدور.

اتمنى أن يجد القراء المعلومات الواردة بهذا التقرير مفيدة ومثمرة، كما نتطلع إلى تعليقاتكم واقتراحاتكم لإرسالها على البريد الإلكتروني التالي: fm@mof.gov.eg.

والله الموفق،

وزير المالية

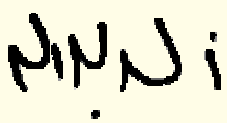

د. أحمد جلال

قائمة المحتويات

	الصفحة
- نظرة عامة على الأداء الإقتصادى	٣
- مؤشرات المالية العامة	٤
- الدين الحكومى وهيكل المديونية	٧
- المؤشرات النقدية	٩
- الأسعار المحلية	١١
- معاملات القطاع الخارجى	١٣
- السياحة	١٥
- أسواق المال	١٥

الملخص التنفيذى

- شهد **الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى تحسناً نسبياً** خلال التسعة شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ **مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٣ %**، هذا ويظل **الإنفاق الاستهلاكى العام، والصادرات** هما الدافعان الرئيسيان في تحقيق النمو الاقتصادى.

- **تشير نتائج الحساب الختامى المبدئى لموازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى لتصل إلى ١٣,٨% من الناتج المحلى الإجمالي، ليبلغ نحو ٢٣٩,٩ مليار جنيه**، مقارنة بعجز قدره ١٦٦,٧ مليار جنيه خلال العام المالى السابق .

- **ارتفعت نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة** لتصل إلى ٨٣,٤ % **من الناتج المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مسجلاً ١٤٤٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ١١٥٥,٣ مليار جنيه** فى نهاية مارس من العام الماضى.

- بلغ **رصيد الدين الخارجى** ٣٨,٤ مليار دولار (١٥% من الناتج المحلى) حيث ارتفع بنسبة ١٤,٨% مقارنة بمارس ٢٠١٢.

- **استمر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية فى الإرتفاع في نهاية يونيو ٢٠١٣ ليحقق نحو ١٨,٤% مقارنة بمعدل نمو قدره ٨,٤% فى نهاية يونيو ٢٠١٢** – مدفوعاً بالزيادة فى صافى الأصول المحلية خاصة فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

- **إنخفض معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر أغسطس ٢٠١٣ ليسجل ٩,٧%** مقارنة بمتوسط قدره ١٠,٣% خلال الشهر السابق، الإ إنه لا يزال أعلى من متوسط معدل التضخم المحقق خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣ والبالغ قدره ٨%. **كما إنخفض معدل التضخم الأساسي خلال شهر أغسطس ٢٠١٣ مسجلاً ٩%** مقارنة بـ٩,١% خلال شهر الشهر السابق.

- أعلن البنك المركزي المصري في ٤ سبتمبر ٢٠١٣ **عن القيام بعطاء غير دورى بمبلغ ١,٣ مليار دولار** وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية. ويأتى هذا العطاء الإستثنائى فى إطار متابعة البنك المركزى المصرى لتعاملات سوق الصرف الأجنبى فى مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفى لأداء دوره فى خدمة الإقتصاد القومى، كما يهدف هذا العطاء الإستثنائى إلى الحد من السوق السوداء للعملة.

- **قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٣ خفض سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة مئوية** عند مستوى ٨,٧٥% و٩,٧٥% على التوالى، بالإضافة إلى **خفض سعر العمليات الرئيسية بواقع ٥٠ نقطة** عند مستوى ٩,٢٥%. وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.

- **شهد عجز ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ ، حيث بلغ نحو ٢٣٧ مليون دولار** فقط مقابل عجز قدره ١١,٣ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

الناتج المحلى الإجمالى

سجل الناتج المحلى الحقيقى خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ معدل نمو قدره **٢,٣%** و تشمل المحفزات الرئيسية لهذا النمو:

- نمو الإنفاق الاستهلاكى العام بمعدل قدره ٣,٤% مقارنة بـ٣,١% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- التحسن الملحوظ في معدل نمو الصادرات لترتفع بنسبة ٢,٩% خلال فترة الدراسة، مقارنة بانخفاض قدره ١,٣% خلال نفس الفترة العام المالى السابق.
- تراجع **الواردات** لتحقق معدل نمو طفيف قدره ١,٤%، مقارنة بارتفاع أعلى بكثير قدره ١١% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على نحو آخر، فإن معدلات النمو المحققة ما زالت أقل من المعدلات المرجوة و اللازمة لخلق فرص عمل ،و يرجع ذلك إلى:

- التباطؤ فى نمو الإنفاق الاستهلاكى الخاص ليسجل معدل قدره ٣% مقارنة بـ ٦,٤% خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١.
- انخفاض الانفاق الاستثمارى بنسبة قدرها ٤,٦% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٢/ ٢٠١٣، مقارنة بنسبة إرتفاع قدرها ٣,٤% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- تأثر الاقتصاد المصرى بتداعيات ثورة ٢٥ يناير و الاضطراب الذى تشهده الساحة السياسية في الآونة الأخيرة

كما تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق بالأسعار الثابتة خلال الفترة يوليو – مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ يقدر بـ**١٢٠٢,٣ مليار جنيه** (١٣٠٧,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية) محققاً معدل نمو قدره ٢,٢%.

ومن الجدير بالذكر أنه من أهم القطاعات التى استمرت في دفع حركة النشاط الاقتصادى خلال فترة الدراسة هى:

- السياحة: حيث حققت معدل نمو حقيقى قدره ١٠,٢% (تبلغ نسبة قطاع السياحة حوالى ٣,٤% من الناتج المحلى الإجمالى)
- التشييد والبناء: حيث حقق معدل نمو حقيقى قدره ٦,٦% (تبلغ نسبة قطاع التشييد والبناء حوالى ٤,٤% من الناتج المحلى الإجمالى)
- الإتصالات: حيث حققت معدل نمو حقيقى قدره ٥,٤% (تبلغ نسبة قطاع الإتصالات حوالى ٢,٦% من الناتج المحلى الإجمالى)
- الأنشطة العقارية: حيث حققت معدل نمو حقيقى قدره ٤,٢% (تبلغ نسبة قطاع الأنشطة العقارية حوالى ٢,٤% من الناتج المحلى الإجمالى)

بينما لا يزال أداء بعض القطاعات الأخرى أقل من المعدلات المرجوة على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمتها إلى الناتج المحلى وأهمها الصناعات التحويلية، حيث حقق معدل نمو حقيقى قدره ٢,٥% (تبلغ نسبة قطاع الصناعات التحويلية حوالى ١٥,٦% من الناتج المحلى الإجمالى)

وبالإضافة إلى ذلك فقد ساهم الأداء الضعيف لبعض القطاعات الحيوية فى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى خلال فترة الدراسة وعلى رأسها:

- قناة السويس: حيث حققت معدل نمو حقيقى قدره -٤,٢% (تبلغ نسبة قطاع قناة السويس ١,٩% من الناتج المحلى الإجمالى)
- الأنشطة الاستخراجية: حيث حققت معدل نمو حقيقى قدره -٢,٥% (تبلغ نسبة قطاع الأنشطة الاستخراجية ١٦,٦% من الناتج المحلى الإجمالى)

مساهمة القطاعات الرئيسية فى نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى

(%)	يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١	يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢
اجمالى الناتج المحلى	**%١,٩**	**%٢,٣**
اجمالى القطاع السلعى, ومنه	%٠,٦	%٠,٨
الزراعة والغابات	%٠,٥	%٠,٥
البترول	%٠,٠٣	%٠,١-
الغاز الطبيعى	%٠,١-	%٠,٣-
الصناعات التحويلية	%٠,١-	%٠,٤
التشييد والبناء	%٠,١	%٠,٣
اجمالى الخدمات الانتاجية، ومنها	**%٠,٧**	**%١,٠**
النقل والتخزين	%٠,١	%٠,١
الاتصالات	%٠,١	%٠,١
قناة السويس	%٠,١	%٠,١-
تجارة الجملة والتجزئة	%٠,٢	%٠,٣
الوساطة المالية	%٠,١	%٠,١
المطاعم والفنادق	%٠,٠٣-	%٠,٣
اجمالى الخدمات الاجتماعية	**%٠,٥**	**%٠,٥**

مؤشرات المالية العامة

تشير نتائج الحساب الختامى المبدئى لموازنة[1] العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، *إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى* إلى ١٣,٨%، ليبلغ ٢٣٩,٩ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٦٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى ذلك فإن ***نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى*** قد إرتفعت لتصل إلى ٥,٤ نقطة مئوية مقارنة بـ٤ نقطة مئوية خلال العام السابق.

"على جانب الإيرادات"، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٣,٥% خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو٣٤٤,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٣٠٣,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٢١% مما فاق أثر الانخفاض الطفيف بحوالى ٢,٨% في الإيرادات غير الضريبية.

الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت نتيجة لزيادة كافة الأبواب الرئيسية، ويرجع ذلك نتيجة لعدة أسباب ومنها:

- **إرتفاع الضرائب على الدخل** بـ٢٩% لتحقق ١١٧,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩١,٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى التالى:
  - **أولاً،** إرتفاع الضرائب على الدخول من التوظف بـ٢٣% لتسجل ٢١,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٩,٧ مليار خلال ٢٠١٢/٢٠١١.
  - **ثانياً،** إرتفاع الضرائب على الدخول بخلاف التوظف بـ١٥,١% لتسجل ١١,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٦,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١٢.
  - **ثالثاً،** إرتفاع الضرائب على أرباح شركات الأموال بـ٣١,٦% لتسجل ٩١,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٧٠ مليار جنيه خلال العام السابق نتيجة لإرتفاع المتحصلات الضريبية من كل من؛ هيئة البترول، قناة السويس، ومن الشركات الأخرى.
- **إرتفاع الضرائب على الممتلكات** بـ٢٥,٧% لتحقق ١٦,٤ مليار جنيه مقارنة بـ١٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٣٣% لتحقق نحو١٨,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٣,٢ مليار جنيه خلال العام السابق.
- **إرتفاع الضرائب على السلع والخدمات** بـ٩,٨% لتسجل ٩٢,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام السابق.

الإيرادات غير الضريبية، فقد إنخفضت بـ٢,٨% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة إنخفاض باب المنح من حكومات أجنبيه بـ٥٠% ليسجل ٤,٧ مليار جنيه خلال عام الدراسة مقارنة بـ٩,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١.

"على جانب المصروفات"، فقد إرتفعت بشكل ملحوظ بـ٢٣,٧% خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو٥٨٢,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٤٧١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى التالى:

- زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب **فيما عدا باب شراء السلع والخدمات** والذى إنخفض بـ٦,٥% ليسجل ٢٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٢٦,٨ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة لإنخفاض شراء الخدمات بـ٣,٧% لتسجل ١١,٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١١ مليار جنيه خلال العام السابق.

---

١ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة. جدير بالذكر أن البيانات الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ لا تزال مبدئية وقابلة للتعديل لحين الإنتهاء من الحسابات الختامية لأجهزة الدولة.

- بينما إرتفعت **الأجور و تعويضات العاملين** بـ١٤,٨% لتسجل حوالى ١٤١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٢٢,٨ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:
  - زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٧,٨ مليار جنيه لتصل إلى ٦٠,٥ مليار جنيه
  - بالإضافة إلى إرتفاع المرتبات الدائمة بـ٣,٤ مليار جنيه لتصل إلى ٢٣,٣ مليار جنيه
  - وأخيراً، إرتفاع البدلات النوعية بـ٥,٩ مليار جنيه لتصل إلى ١٧ مليار جنيه

- كما إرتفع **باب الفوائد** (والذى يمثل حوالى ٢٥,٢% من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ٤٠,٧% لتسجل حوالى ١٤٧مليار جنيه مقارنة بـ١٠٤ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:
  - زيادة فوائد سندات البنك المركزى بـ١١ مليار جنيه لتصل الى نحو ٢٢,٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة،
  - بالإضافة إلى إرتفاع أذون على الخزانة بـ١٥ مليار جنيه لتصل إلى ٥١,٣ مليار جنيه خلال عام الدراسة،
  - وأخيراً إرتفاع فوئد سندات الخزانة العامة بـ١٢,٤ مليار جنيه لتصل إلى ٣٧,٤ مليار جنيه خلال عام الدراسة.
- كما إرتفع **باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** (والذى يمثل حوالى ٣٣,٨% من إجمالى المصروفات) بـ٣١% ليصل إلى ١٩٧ مليار جنيه مقارنة بـ١٥٠,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الآتى:
  - زيادة دعم المواد البترولية بـ٢٤,٥ مليار جنيه لتصل إلى ١٢٠ مليار جنيه،
  - بالإضافة إلى زيادة معاش الضمان الإجتماعى، وزيادة المساهمات فى صناديق المعاشات بـ١٠,٢ مليار جنيه.
- وعلى نحو أخر، فقد إرتفعت كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١٢,٥%، و٦% ليسجلا ٣٤,٦ مليار جنيه و ٣٨,١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٣٠,٨ مليار جنيه و٣٥,٩ مليار جنيه على التوالى خلال العام السابق.

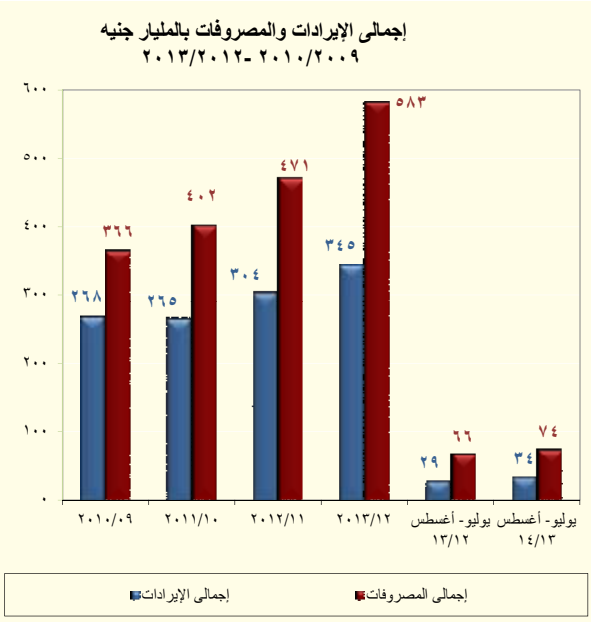

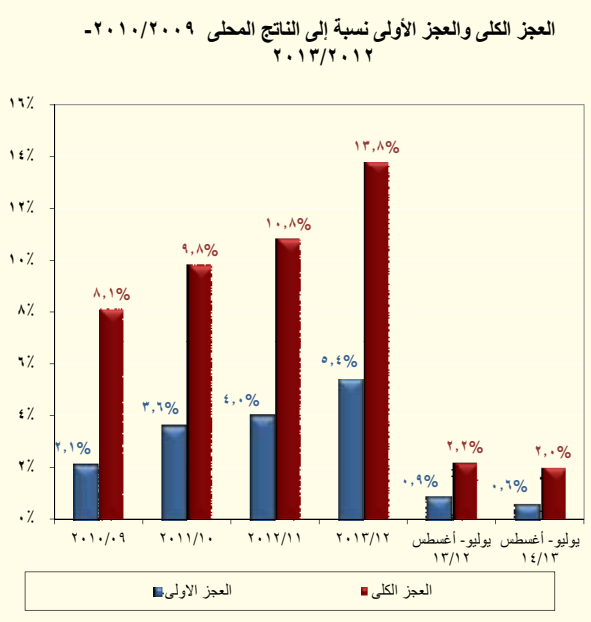

بيانات الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٤/٢٠١٣

انخفضت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى بشكل طفيف لتصل إلى ٢% (٤٠ مليار جنيه) خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٤/٢٠١٣ ، مقارنة بعجز أكبر بلغ ٢,٢% (٣٨ مليار جنيه) خلال نفس الفترة من العام السابق، بالإضافة إلى ذلك فقد إنخفضت ***نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى*** لتصل إلى ٠,٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ٠,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق.

"على جانب الإيرادات"، فقد إرتفعت بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة بنحو ١٩,٩% محققة ٣٤,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٢٨,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- وقد جاء ذلك الإرتفاع على خلفية **إرتفاع الإيرادات غير الضريبية** بـ١٣٧%، والذى قد فاق أثر **الانخفاض الطفيف في الإيرادات الضريبية** بـ٢,٣% مقارنة بالفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣.

ويمكن تفسير الإنخفاض المحقق في **الإيرادات الضريبية** نتيجة تراجع المتحصلات الضريبية لبعض الأبواب الرئيسية مما عوض إرتفاع المتحصلات الضريبية للبعض الأخر، وذلك على النحو التالى:

- إنخفاض **الضرائب على الدخل** بـ٣٥,٢% لتحقق نحو ٥,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٨,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣، ويرجع ذلك الى الاتى:
  - إنخفاض المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال بـ٦٠,٥% لتحقق نحو ٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٥,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣، وذلك نتيجة انخفاض المحصل من قناة السويس بـ٤٨,٤% لتحقق نحو ٠,٨ مليار جنيه مقارنة بـ١,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إنخفاض **الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك)** بـ١٤,٩% لتحقق نحو ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣.
- وقد عوض الإنخفاض المحقق في الإيرادات الضريبية إرتفاع بعض الأبواب الرئيسية الأخرى وذلك على النحو التالى:
  - إرتفاع **الضرائب على الممتلكات** بـ٤٢,٣% لتحقق نحو ٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣.
  - إرتفاع **الضرائب على السلع والخدمات** بـ١٧,٧% لتحقق نحو ١٢,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٠,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣.

بينما يرجع ارتفاع **الإيرادات غير الضريبية** نتيجة للآتى:

- إرتفاع **باب المنح** بشكل ملحوظ ليحقق نحو ٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٠,٢مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٢/٢٠١٣، وذلك نتيجة المقابل المحلى لمبلغ مليار دولار المنحة المقدمة من دولة الإمارات العربية.

"على جانب المصروفات"، فقد إرتفعت خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤ بنحو ١١,٤% محققة ٧٣,٩ مليار جنيه مقارنة بـ٦٦,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، نتيجة لإرتفاع بعض أبواب المصروفات، وعلى رأسها الاتى:

- إرتفاع **باب الأجور وتعويضات العاملين** (والتى تمثل ٣٧,٥% من إجمالى المصروفات و ٨١% من إجمالى الإيرادات) بـ٢٩,٨% لتحقق ٢٧,٧ مليار جنيه خلال يوليو- أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ٢١,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:

  § إرتفاع الاجور والبدلات النقدية والعينية بـ٢٩,٣% لتحقق ٢٣ مليار جنيه خلال يوليو- أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ١٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:

  - زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بنحو ٤,٥ مليار جنيه
  - بالإضافة إلى إرتفاع المرتبات الدائمة بـ٠,٣ مليار جنيه
  - وأخيراً، إرتفاع البدلات النوعية بـ١مليار جنيه .

- إرتفاع **باب الفوائد** (والتى تمثل ٣٦,٢% من إجمالى المصروفات و ٧٨,٣% من إجمالى الإيرادات) بـ١٥,٩% لتحقق ٢٦,٨ مليار جنيه خلال يوليو- أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ٢٣,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:
  - إرتفاع فوائد محلية (لغير الحكوميين) بـ١٨,٧% لتحقق ٢٣,٢ مليار جنيه خلال يوليو- أغسطس ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ١٩,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وتتركز معظم هذه الفوائد في الفوائد على الأذون والسندات على الخزانة العامة.

الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٢] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة, والدين العام المحلى[٣].

الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة

- تشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١٣ إلى ٨٣,٤% ليسجل ١٤٤٦,٩ مليار جنيه مقارنة بـ١١٥٥,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ (٧٤,٩% من الناتج المحلى الإجمالى)
- سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٢٦٩,٣ مليار جنيه (٧٣,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)
- وترجع الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية يونيو ٢٠١٣ فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤٢٥,٨ مليار جنيه و٣١٥,٥ مليار جنيه على التوالى وذلك فى ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

الدين المحلى للحكومة العامة

- بلغ إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة ١٣٥٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣ (٧٨,٣% من الناتج المحلى) مقابل ١٠٨٧,٩ مليار جنيه (٧٠,٥% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٢.
- بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ١١٧٣,٢ مليار جنيه (٦٧,٦% من الناتج المحلى الإجمالى)
- وترجع الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة نتيجة لإرتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ٣,٣ مليار جنيه ليصل إلى ١٩٢,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

الدين العام المحلى

- بلغ إجمالى الدين العام المحلى ١٤٠٤,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣ (٨١% من الناتج المحلى) مقابل ١١٢٩ مليار جنيه (٧٣,٢% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٢.
- ارتفع صافى الدين العام المحلى ليسجل ١١٩٢,٨ مليار جنيه (٦٨,٨% من الناتج المحلى)
- وترجع الزيادة المحققة فى رصيد الدين العام المحلى نتيجة لإرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ٢٧١ مليار جنيه ليصل إلى ١٣٥٩ مليار جنيه، بالإضافة الى ارتفاع رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ٣,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٨,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

---

٢ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٣ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى وصناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

و من الجدير بالذكر، ارتفاع **مدفوعات خدمة الدين المحلى** لأجهزة الموازنة العامة للدولة فى نهاية يونيو ٢٠١٣ بحوالى ٦٦,١% لتصل إلى حوالى ٢٠٣,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٢,٣مليار جنيه فى نهاية نفس الفترة من العام السابق.

مؤشرات الدين المحلى

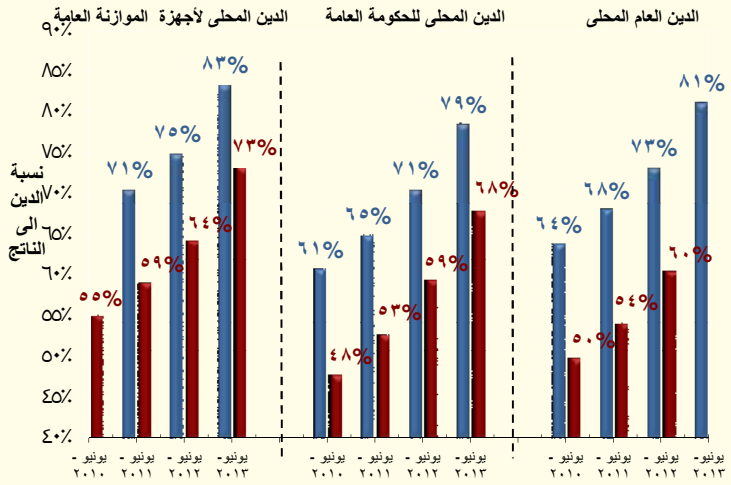

إجمالى الدين الخارجى الى الناتج المحلى

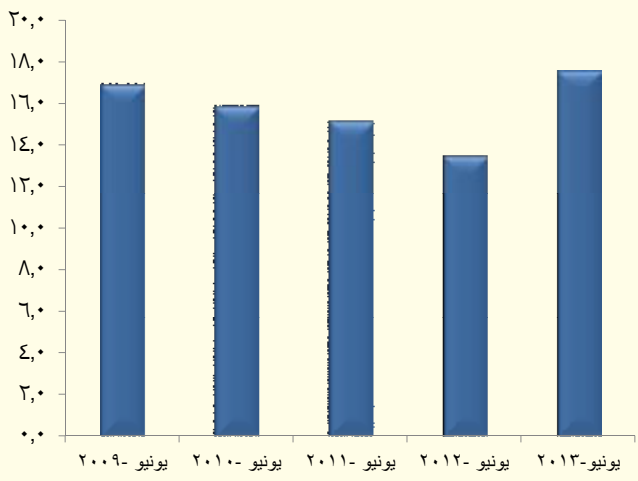

- **شهدت مؤشرات الدين الخارجى في نهاية مارس ٢٠١٣ استقراراً نسبياً مقارنة بالبيانات الخاصة بنهاية ديسمبر ٢٠١٢، بينما سجلت ارتفاعاً كبيراً مقارنة بنهاية مارس من العام السابق.**

- فقد ارتفع رصيد الدين الخارجى بنسبة ١٤,٨% ليسجل ٣٨,٤ مليار دولار فى مارس ٢٠١٣، مقارنة بـ٣٣,٤ مليار دولار فى مارس ٢٠١٢.
- كما ارتفعت نسبة رصيد الدين الخارجى إلى الناتج المحلى بشكل طفيف لتصل إلى حوالى ١٥% فى مارس ٢٠١٣، مقارنة بـ١٣,١% من الناتج المحلى فى مارس ٢٠١٢، وهو ما يمكن تفسيره بشكل أساسى نتيجة ارتفاع رصيد الدين غير الحكومى فى ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ٤ مليار دولار والتى تم ايداعها فى حساب البنك البنك المركزى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٢,٥ مليار دولار كتمويل من دولة قطر والذى تم تحويله إلى سندات خزانة خلال الربع الثالث من العام المالى الجارى.
- ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع رصيد الدين الحكومى الخارجى ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١% ليبلغ ٢٥,٩ مليار دولار (٦٧,١% من رصيد الدين الخارجى) فى مارس ٢٠١٣ مقارنة بـ٢٥,٤ مليار دولار (٧٦,٢% من رصيد الدين الخارجى) خلال شهر مارس ٢٠١٢[٤].

٤ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر يوليو ٢٠١٣ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

السيولة المحلية

حقق معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال شهر يونيو ٢٠١٣ معدل نمو قدره ١٨,٤% (٢,١% معدل نمو شهرى) ليصل إلى ١٢٩٥,٨ مليار جنيه، مقارنة بإرتفاع قدره ٨,٤% فى نهاية يونيو ٢٠١٢. و من أهم الأسباب التى دفعت معدل النمو السنوى للسيولة المحلية إلى الارتفاع خلال شهر يونيو ما يلى:

- على جانب الأصول، لا يزال الإقتراض الحكومي (من خلال التسهيلات الائتمانية وإصدار أذون وسندات الخزانة) بالإضافة إلى نمو المطلوبات من القطاع الخاص، هما المحركان الرئيسيان وراء النمو في إجمالي السيولة المحلية.
- أما على جانب الإلتزامات، فيمكن تفسير الزيادة فى معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية في ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** محققاً ١٦,١% ليسجل ٩٥٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، بالإضافة إلى ذلك تحقيق معدل النمو السنوى **للنقود** معدل نمو قدره ٢٥,٢% ليسجل بذلك رصيد النقود نحو ٣٤٣,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو٢٠١٣.
- وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، حقق معدل النمو السنوى **لصافي الأصول الأجنبية** لدى القطاع المصرفى انكماشاً قدره ٢٣,٧% (-١١,١% معدل نمو شهرى) ليبلغ ١٢٠,٣ مليار جنيه فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٣، مقابل -٣٧,٨% في نهاية يونيو ٢٠١٢، حيث شهد **صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى** تراجعاً خلال فترة الدراسة، بلغت نسبته نحو ٥٣% ليبلغ بذلك ٣٥,٨ مليار جنيه، مقابل -٤٨,٣% في نهاية يونيو ٢٠١٢. بينما حقق **صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى** معدل نمو سنوى قدره ٣,٧% ليصل إلى ٨٤,٦ مليار جنيه خلال السنة المنتهية في يونيو ٢٠١٣، مقابل انكماشاً سنوياً قدره ٢٣,٣% في يونيو ٢٠١٢.
- وعلى الجانب الآخر، فقد حقق رصيد **صافى الأصول المحلية** للجهاز المصرفي معدل نمو سنوى قدره ٢٥,٥% (٣,٧% معدل نمو شهرى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ١١٧٥,٤ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٣,٩% خلال يونيو ٢٠١٢، وذلك فى ضوء:
  - تحقيق **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** معدل نمو سنوي قدره ٣٩,٢%، وجدير بالذكر أن النمو فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية كان قد ساهم بحوالى ١١٢,٧% من نمو السيولة المحلية في نهاية يونيو ٢٠١٣ مسجلاً ٨٠٥,٥ مليار جنيه.
  - بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوي **للائتمان الممنوح للقطاع الخاص** معدل نمو قدره ٩,٨% في نهاية شهر يونيو ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ٤٩٧,٧ مليار جنيه.
  - ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٥,٥% فى نهاية شهر الدراسة محققاً ٤٢,٩ مليار جنيه.

رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية

- استقر رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري عند ١٨,٩١ مليار دولار في نهاية شهر اغسطس ٢٠١٣، حيث ارتفع بحوالى ٣٠ مليون دولار فقط مقارنة بالشهر السابق، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء

التحسن النسبى في أداء ميزان المدفوعات والحصيلة من الموارد الأجنبية، بالإضافة إلى انخفاض فاتورة الواردات نظراً لتحسن سعر الصرف للعملة المحلية.

- ومن الجدير بالذكر أن رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري كان قد سجل نحو ١٨,٨٨ مليار دولار في يوليو ٢٠١٣، وذلك في ضوء التمويل الخارجى الذى حصلت عليه مصر بحوالى ٤ مليار دولار من كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات – حيث تم ورود ودائع بدون فائدة تقدر بـ٢ مليار دولار من كلا البلدين – بالإضافة إلى هبة بحوالى مليون دولار من دولة الإمارات.

تطور أسعار الفائدة الأسمية والحقيقية

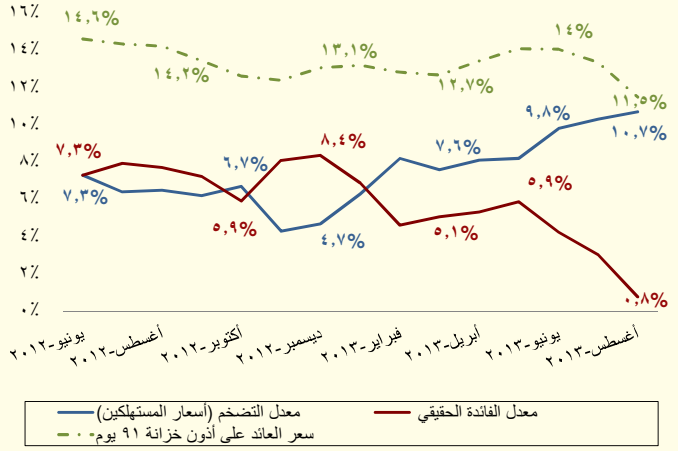

معدل النمو السنوى للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص

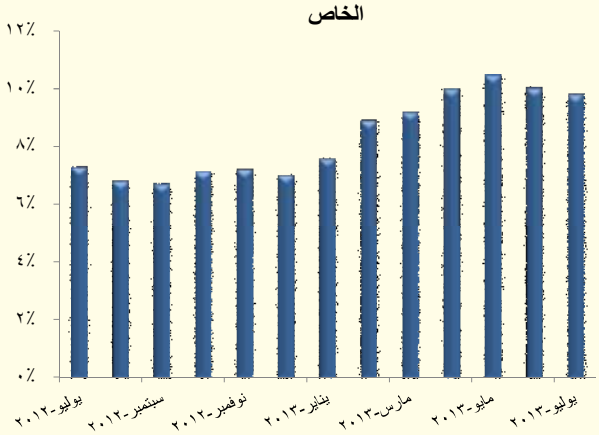

الودائع والتسهيلات الائتمانية

- ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لجملة **الودائع** لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق نحو ١٦% فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مسجلاً ١١٩٠,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٦,٤% خلال يونيو ٢٠١٢؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٩,٤% في نهاية شهر الدراسة.

- ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية** الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٨,٤% فى نهاية يونيو ٢٠١٣ مقارنة بـ٦,٩% خلال يونيو ٢٠١٢، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٤٩ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى قد سجل نحو ٨,٥% ليبلغ ٥١٣,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٣، فى حين إرتفع معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع الحكومى بنحو ٦,٥% ليبلغ حوالى ٣٥,٨ مليار جنيه.

- هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٣,١% في نهاية يونيو ٢٠١٣، مقارنة بـ٤٦,٦% خلال نفس الشهر من العام السابق. كما انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية على أساس سنوى لتبلغ نحو ٥٥,٥% خلال يونيو ٢٠١٣ مقابل ٥٨% خلال نفس الشهر من العام السابق.

معدلات الدولرة

- فقد تراجعت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٧,٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٣ مقابل ١٧,٨ خلال الشهر السابق، فى حين ارتفعت اذا ما قورنت بـ١٧% خلال يونيو ٢٠١٢.

- كما تراجعت أيضاً معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر يونيو ٢٠١٣ لتسجل نحو ٢٤,٤% مقارنة بـ٢٤,٨% خلال الشهر السابق، فى حين ارتفعت اذا ما قورنت بـ٢٣,٩ % خلال نفس الشهر من العام السابق.

الأسعار المحلية

إنخفض معدل التضخم السنوى خلال **شهر أغسطس ٢٠١٣** ليسجل ٩,٧%، مقارنة بـ١٠,٣%خلال الشهر السابق، الإ إنه لا يزال أعلى من متوسط معدل التضخم المحقق خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣ والبالغ قدره ٨%.

ويمكن تفسير هذا فى ضوء:

- تراجع الضغوط التضخمية والزيادة فى الطلب على المواد الغذائية عقب إنتهاء شهر رمضان؛ كما ساهم فرض حظر التجوال منذ منتصف الشهر فى حدوث حالة من التباطؤ الإقتصادى وبالتالى إنخفاض الضغوط التضخمية.

- انخفاض معدل التضخم السنوى لبعض المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة، وعلى رأسها؛ مجموعة "الملابس والأحذية" (الوزن النسبى ٥,٨%)، "السلع والخدمات المتنوعة" (الوزن النسبى ٣,٤%)، مما فاق أثر إرتفاع معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الأخرى وعلى رأسها؛ "المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات" (الوزن النسبى ٢,٥%) و"الثقافة والترفيه" (الوزن النسبى ٢,٠%).

كما إنخفض معدل التضخم الشهرى ليسجل ٠,٧% خلال شهر أغسطس ٢٠١٣، مقارنة بـ٠,٩% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمتوسط قدره ١,١٣% خلال السبعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣.

بالإضافة إلى ذلك، فقد إنخفض معدل التضخم السنوى الأساسى Core Inflation بشكل طفيف خلال شهر أغسطس ٢٠١٣ ليسجل ٩ % مقارنة بـ٩,١% خلال الشهر السابق، إلا أنه إرتفع بشكل كبير إذا ما قورن بـ٥,٣% خلال نفس الشهر من العام السابق.

بينما استمر معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين فى الارتفاع بشكل ملحوظ مسجلاً ٨,٩% خلال شهر يوليو ٢٠١٣، مقارنة بـ ٨,٤% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمتوسط قدره ٠,٣% خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣. وعلى نحو آخر، إرتفع معدل التضخم الشهرى لأسعار المنتجين بشكل كبير مسجلاً ٢,٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٣ مقارنة بـ١,٥% خلال الشهر السابق. **حيث ترجع الزيادة المحققة فى معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين نتيجة لعدة أسباب أهمها:**

- إرتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعتى "الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك" و" الصناعات التحويلية" ليسجلا ١٧% و٦,٦% خلال يوليو ٢٠١٣ مقارنة بـ١٣,١% و٦,٢% على التوالى خلال الشهر السابق،

- وقد قابل هذا الإرتفاع أثر إنخفاض معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين لمجموعتى "التعدين وإستغلال المحاجر" و"إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف" ليسجلا ٤,٧% و٣,١% خلال شهر يوليو ٢٠١٣، مقارنة بـ٦,٨% و١٠,٦% على التوالى خلال الشهر السابق،

- بالإضافة إلى تراجع معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين لمجموعة "أنشطة خدمات الغذاء والإقامة" ليسجل -١,٩% خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٦% خلال الشهر السابق. بينما استقرت معدلات التضخم لمعظم المجموعات خلال الدراسة مقارنة بالشهر السابق.

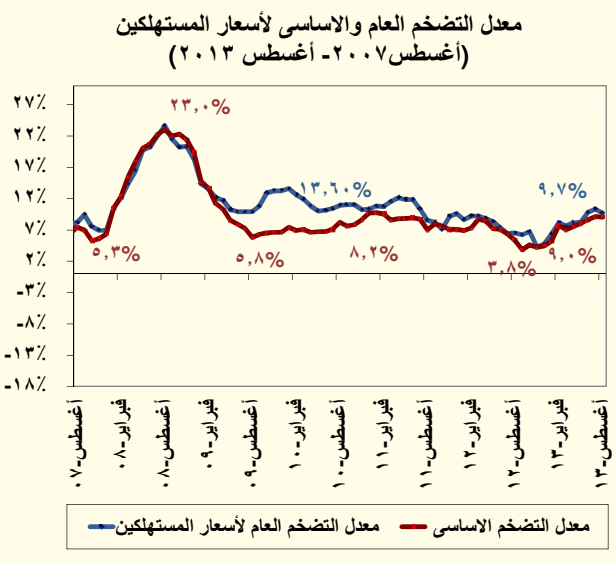

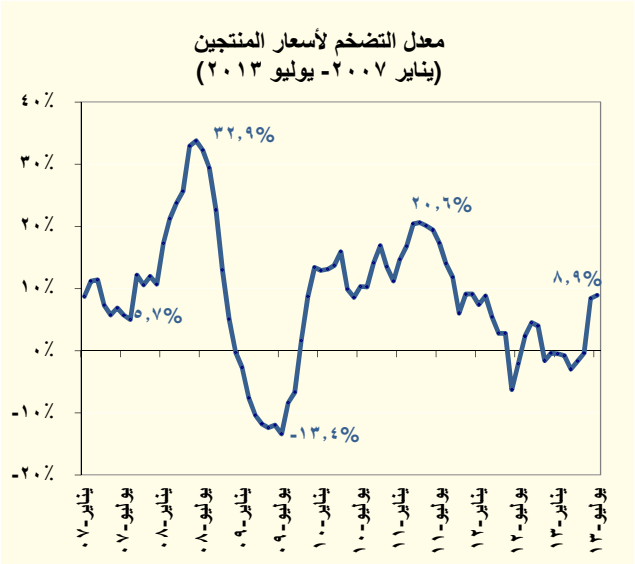

أعلن البنك المركزى المصري عن القيام بعطاء غير دورى فى ٤ سبتمبر ٢٠١٣

- تبلغ قيمة العطاء ١,٣ مليار دولار لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية، حيث يأتى هذا العطاء الإستثنائى فى إطار متابعة البنك المركزى المصرى لتعاملات سوق الصرف الأجنبى فى مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفى لأداء دوره فى خدمة الإقتصاد القومى، كما يهدف هذا العطاء إلى الحد من السوق السوداء للعملة.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٣ بخفض سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٨,٧٥% و٩,٧٥% على التوالى، بالإضافة إلى خفض سعر العمليات الرئيسية بواقع ٥٠ نقطة عند مستوى ٩,٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.

- وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء،

- تزايد التباطؤ الإقتصادى في ضوء إستمرار نمو الناتج المحلى بمعدلات أقل من المعدل الاقصى (Potential Output) منذ عام ٢٠١١، الأمر الذى يحد من الضغوط التضخمية.
- يرجع تباطؤ نمو الناتج المحلى خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٢/٢٠١٣ نتيجة لضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية، مما فاق أثر بوادر التعافى فى كل من قطاع التشييد والبناء والسياحة.
- ومن ناحية أخرى، فإن المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم ترجع إلى تزايد معدلات التضخم العام والأساسى خلال الشهور السابقة؛ مدعومة بالأساس بإرتفاع أسعار بعض السلع الغذائية.
- وبناء عليه، فإن المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم تفوق أثر تباطؤ النمو الإقتصادى، مما دفع لجنة السياسة النقدية بإجراء مزيد من التخفيضات على معدلات العائد لدى البنك المركزى المصرى.

معاملات القطاع الخارجى

حقق **ميزان المدفوعات تحسناً** ملحوظاً خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ ليحقق فائضاً كلياً بلغ **نحو ٢٣٧ مليون دولار**، مقابل عجز قدره **١١,٣ مليار دولار** خلال العام المالى السابق ويمكن تفسير هذا التحسن الملحوظ فى ضوء:

- انخفاض **عجز الميزان الجارى** بشكل ملحوظ (بنحو ٤٥%) ليحقق حوالى ٥,٦ مليار دولار، مقابل عجز أعلى قدره ١٠,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق.
- زيادة ملحوظة فى **صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى** للداخل محققاً نحو ٩,٧ مليار دولار، مقابل ١ مليار دولار فقط خلال العام المالى السابق.
- تسجيل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للخارج بنحو ٣,٩ مليار دولار، مقابل تدفقات للخارج بنحو ٢,٢ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات

(مليون دولار)			
	#٢٠١٢/٢٠١١	*٢٠١٣/٢٠١٢	نسبة التغير
الميزان التجارى	**-٣٤،١٣٩**	**-٣١،٥٤٢**	**-٨٪**
الصادرات	٢٥،٠٧٢	٢٥،٩٧١	٤٪
بترولى	١١،٢٢٥	١٢،٠٠٦	٧٪
غير بترولى	١٣،٨٤٧	١٣،٩٦٥	١٪
الواردات	-٥٩،٢١١	-٥٧،٥١٣	-٣٪
الخدمات (صافى)	٥،٥٨٥	٦،٦٩٢	٢٠٪
المتحصلات	٢٠،٨٧٢	٢٢،٢٢١	٦٪
المدفوعات	١٥،٢٨٨	١٥،٥٢٩	٢٪
المتحصلات الجارية	**٦٤،٣٥٢**	**٦٧،٤٦٠**	**٥٪**
المدفوعات الجارية	**٧٤،٤٩٨**	**٧٣،٠٤٢**	**-٢,٠٪**
الميزان الجارى	**-١٠،١٤٦**	**-٥،٥٨٢**	**-٤٥٪**
ميزان المعاملات الرأسمالية	**١،٠٢٣**	**٩،٦٨٧**	**٨٤٧٪**
الحساب الرأسمالى	**-٩٦**	**-٨٧**	**-١٠%**
الحساب المالى	١،١١٩	٩،٧٧٤	٧٧٣٪
تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)	٣،٩٨٢	٣،٠٠٥	-٢٥٪
صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر	-٥،٠٢٥	١،٤٧٧	١٢٩٪
الميزان الكلى	**-١١،٢٧٨**	**٢٣٧**	**١٠٢٪**

#أرقام معدلة من البنك المركزى

***مبدئى**

ويرجع انخفاض عجز الميزان الجارى بشكل ملحوظ (بنحو ٤٥%) كما سبق ذكره ليحقق حوالى ٥,٦ مليار إلى عدة أسباب أهمها:

- انخفاض عجز **الميزان التجارى** بحوالى ٨% ليحقق عجزاً قدره ٣١,٥ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، وذلك في ضوء إرتفاع حصيلة **الصادرات السلعية** بحوالى ٤% لتحقق نحو ٢٦ مليار دولار بالإضافة إلى تراجع **الواردات** بحوالى ٣% لتسجل نحو ٥٧,٥ مليار دولار.
- فضلاً عن تحقيق صافى الميزان الخدمى فائضاً قدره ٦,٧ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، و يرجع ذلك إلى:
  - الزيادة المحققة في جملة **المتحصلات الخدمية** لتسجل ٢٢,٢ مليار دولار وذلك في ضوء الزيادة المحققة في جميع البنود وعلى رأسها:

- ارتفاع حصيلة النقل بـ٧% لتصل إلى ٩,٢ مليار دولار، ومنها قناة السويس حققت ايرادات بنحو ٥ مليار دولار على الرغم من انخفاض الإيرادات بشكل طفيف يقدر بـ٣,٤%.
- ارتفاع الإيرادات السياحية بـ٣,٥% لتحقق ٩,٧ مليار دولار.
- ارتفاع المتحصلات الأخرى بـ١٣% لتحقق ٢,٧ مليار دولار.
- ارتفاع المتحصلات الحكومية بـ٥٨% لتحقق ٤٣٨ مليون دولار.

- فيما عدا دخل الاستثمار والذى تراجع بـ٢٠% ليسجل ١٩٨ مليون دولار.

- وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت **المدفوعات الخدمية** بحوالى ٢% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ لتسجل ١٥,٥ مليار دولار وذلك فى ضوء الزيادة المحققة في جميع بنودها فيما عدا دخل الاستثمار والذى تراجع بـ١١,٦% ليسجل ٥,٩ مليار دولار.
- كما شهدت **التحويلات الخاصة** إرتفاعاً بنسبة ٤% إلى نحو ١٨,٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع هذا بشكل رئيسى إلى ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتحقق ٠,٨ مليار دولار مقارنة بـ٠,٦ مليار دولار خلال العام المالى السابق.
- وتجدر الإشارة إلى أن **معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات** خلال عام الدراسة قد إرتفعت لتصل إلى ٤٥,٢% مقابل ٤٢,٣% خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١. بينما استقرت نسبة تغطية الإحتياطى من العملات الأجنبية للواردات خلال عام الدراسة لتصل إلى ٣,١ شهراً مقارنة بالعام المالى السابق.
- وبناءاً على ما سبق ذكره فقد، ارتفعت **المتحصلات الجارية** بـ٥% لتحقق ٦٧,٥ مليار دولار، فى حين انخفضت **المدفوعات الجارية** بـ٢% فقط لتحقق نحو ٧٣ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٢,٤% مقارنة بنحو ٨٦,٤% خلال العام المالى السابق.

على نحو آخر، فقد شهد **الحساب الرأسمالى والمالى** صافى تدفقات للداخل يقدر بنحو ٩,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة ويأتى ذلك نتيجة عدة أسباب أهمها:

- تحول صافى تدفقات **الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر** إلى تدفقات للداخل بقيمة ١,٥ مليار دولار خلال عام الدراسة فى مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة ٥ مليار دولار خلال العام المالى السابق ، نتيجة إصدار الحكومة المصرية لسندات بقيمة ٢,٥ مليار دولار.
- كما ارتفع صافى التزامات البنك المركزى المصرى مع العالم الخارجى تحت بند خصوم أخرى ليصل إلى ٦,٥ مليار دولار خلال عام الدراسة, ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الودائع التى تم تحويلها من بعض الدول العربية.
- بينما تراجع صافى التدفق للداخل فى بند الإستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر بـ٢٥% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ ليسجل ٣ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، نتيجة لتراجع حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين إلى ٢٨١,٧ مليون جنيه مقارنة بـ١٦٧٨,٢ مليون جنيه فى العام المالى السابق، على الرغم من ارتفاع صافى التدفق للداخل لبند الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات (أو زيادة رؤوس أموالها) إلى نحو ٢,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٢,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق)، وكذا ارتفاع صافى التدفق للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول إلى ٢٥٥,٥ مليون دولار (مقابل ١٣٠ مليون دولار خلال العام المالى السابق).

قطاع السياحة

- جدير بالذكر، أن الإيرادات من المتحصلات السياحية قد ارتفع بنحو ٣% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ لتحقق نحو ٩,٧ مليار دولار مقابل ٩,٤ مليار دولار خلال ٢٠١٢/٢٠١١. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية نجد أن عدد الليالى السياحية قد ارتفع بـ٨,١% ليصل إلى ١٤٢,٤ مليون ليلة خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٣١,٨ مليون ليلة خلال العام المالى السابق.

- كما تجدر الاشارة إلى أن عدد السياح الوافدين خلال عام الدراسة قد ارتفع بـ١١% ليصل إلى ١٢,٢ مليون سائح، مقابل ١١ مليون سائح خلال العام المالى السابق، ليصل بذلك متوسط عدد الليالى السياحية إلى نحو ١١,٧% خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بمعدل قدره ١٢% خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١.

مؤشرات قطاع السياحة

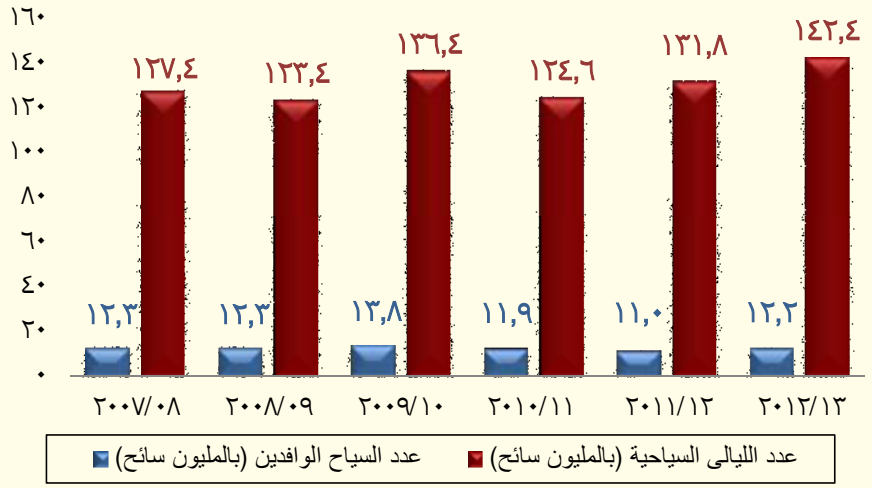

تطورات سوق المال

- أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى**، فقد استقر مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر اغسطس ٢٠١٣ نسبياً محققاً انخفاضاً طفيفاً بـ٥٧ نقطة فقط ليصل إلى ٥٢٦٨ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى يوليو ٢٠١٣ والذى بلغ ٥٣٢٥ نقطة، ويرجع ذلك إلى تزايد القلق والخوف من الهجوم العسكري على سوريا.

- وفى نفس الوقت، فقد استقر أيضاً رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة ليسجل ٣٥٥ مليار جنيه (١٧,٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة برصيد قدره ٣٥٧ مليار دولار خلال الشهر السابق.